S/2009/163
الأمم المتحدة



Distr.: General
30 March 2009
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩) الذي اتخذه مجلس الأمن في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ بشأن النزاع الحدودي بين إريتريا وجيبوتي في رأس دميرة وجزيرة دميرة.

وقد حث مجلس الأمن، في القرار، إريتريا وجيبوتي على حل نزاعهما الحدودي سلميا، وكرر الإعراب عن تقديره للجهود التي يبذلها الأمين العام والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية لإشراك كلا الطرفين.

وفي القرار نفسه، لاحظ المجلس أن جيبوتي قد سحبت قواتها إلى الوضع الذي كان قائما من قبل. وعلاوة على ذلك، طالب المجلس إريتريا بما يلي، في موعد لا يتجاوز خمسة أسابيع من تاريخ اتخاذ القرار:

(أ) تسحب قواتها وجميع معداتها إلى مواقعها السابقة، وتكفل عدم التماس أي وجود أو نشاط عسكري في المنطقة التي جرى فيها النزاع في رأس دميرة وجزيرة دميرة في حزيران/يونيه ٢٠٠٨؛

(ب) تقر بنزاعها الحدودي مع جيبوتي في رأس دميرة وجزيرة دميرة، وتشارك بنشاط في حوار من أجل نزع فتيل التوتر، وتشارك أيضا في بذل جهود دبلوماسية تفضي إلى تسوية مقبولة من الطرفين لقضية الحدود؛

(ج) تتقيد بالتزاماتها الدولية بوصفها عضوا في الأمم المتحدة، وتحترم المبادئ الواردة في الفقرات ٣ و ٤ و ٥ من المادة ٢ من الميثاق وفي المادة ٣٣ منه، وتتعاون تعاونا تاما مع الأمين العام، وخصوصا من خلال اقتراحه بذل المساعي الحميدة المشار إليه في الفقرة ٣.

310309 310309 09-28543 (A)

كما طلب إلي المجلس أن أوافيه بتقرير عن تطور الحالة، وعن امتثال الطرفين لالتزاماتهما، وعن الاتصالات التي أجريها مع كلا الطرفين ومع الاتحاد الأفريقي وسائر المنظمات الإقليمية ذات الصلة، حسب الاقتضاء، وذلك في موعد لا يتجاوز ستة أسابيع من اتخاذ القرار.

وفي بيان صادر عن وزارة الخارجية في ١٥ كانون الثاني/يناير، رفضت إريتريا القرار ووصفته بأنه ”قرار غير مدروس وغير متوازن وغير ضروري صدر ضد إريتريا“. وكررت إريتريا، كما جاء في رسائل سابقة إلى مجلس الأمن وإليّ، أنها لم تحتل أي أراض تملكها جيبوتي. وقارن البيان أيضا بين مسألة الحدود بين إثيوبيا وإريتريا، وأشار إلى أن ”مجلس الأمن بالأمم المتحدة ظل وما زال يتغاضى عن احتلال إثيوبيا بلدة بادمي وغيرها من الأراضي الواقعة تحت السيادة الإريترية لما يقرب من سبع سنوات منذ صدور القرار النهائي والملزم للجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا“.

وفي إطار جهودنا الرامية إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٢ (٢٠٠٩)، عقدت الأمانة العامة مناقشات مع ممثلي حكومتي كل من إريتريا وجيبوتي، ومع الاتحاد الأفريقي. وقد تعرقلت جهودنا لمواصلة مناقشة هذه المسألة مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بسبب تعليق عضوية إريتريا في الهيئة في نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

وأتاح مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في شباط/فبراير فرصة لمواصلة مناقشة المسألة مع مسؤولي الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء الأخرى. واجتمعت مع إسماعيل عمر غيله، رئيس جيبوتي، في ٢ شباط/فبراير في أديس أبابا. وأبلغني بالوضع المتوتر بين جيبوتي وإريتريا. وذكر أن إريتريا قد رفضت كلا من جهود الوساطة والمفاوضات المباشرة. وأكد مجددا أن الوساطة والضغوط الدولية القوية ضروريتان لإقناع إريتريا بالامتثال لقرار مجلس الأمن ١٨٦٢ (٢٠٠٩). وأبديت له التزام الأمم المتحدة بالعمل على تنفيذ قرار المجلس وأعربت عن الأمل في تسوية سريعة للتوترات الحدودية.

ولم تتم أي لقاءات مع مسؤولين إريتريين على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي. ولكن في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أجرى أحد كبار مسؤولي الأمم المتحدة مناقشات مشجعة مع مسؤولين حكوميين في أسمرة بشأن مجموعة من المسائل التي تؤثر على منطقة القرن الأفريقي، بما فيها الوضع المتوتر بين جيبوتي وإريتريا. وعلى الرغم من هذه المبادرة الدبلوماسية من جانب السلطات الإريترية، لم تلق محاولاتنا لإرسال بعثة لتقصي الحقائق إلى إريتريا ردا إيجابيا من الحكومة. وإضافة إلى ذلك، لم تسفر جهودي المتواصلة من أجل إشراك حكومة إريتريا بإرسال مسؤول رفيع المستوى إلى إريتريا والمنطقة عن نتائج بعد.

وأود أن أبلغ، من التفاعلات المختلفة حتى الآن، أن الحالة رغم ما يكتنفها من هدوء، ما زالت متوترة. وليست لدينا معلومات بان إريتريا قد امتثلت للفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٨٦٢ (٢٠٠٩). ولا تزال إريتريا تصر على أنها ”لم تحتل أي أراض تمتلكها جيبوتي، وأنها لا يمكن أن تقبل قرارا يطالب بـ ’انسحاب قواتها‘ من أراضيها“.

ولا تزال الأمانة العامة على اتصال بجيبوتي وإريتريا وبالمنظمات الإقليمية ذات الصلة. واعتزم مواصلة هذه الاتصالات من أجل تقييم أفضل سبل مساعدة الأمانة العامة للطرفين والمنطقة في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٢ (٢٠٠٩).

وسأغدو ممتنا لو أطلعتم أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) **بان** كي – مون